١. تعريف القانون الدولي العام ..... الخ (✓)
٢. يعد القياس من الامور المختلفة فيها (✗)
٣. القواعد القانونية قواعد نصح وارشاد (✗)
٤. الجزاء المدني يطبق عند مخالفة القانون التجاري (✗) الاثم العقوبة والتعزيرية
٥. إشعار الإفلاس من قواعد القانون التجاري والذي حمو من موضوعات القانون العام (✗)
٦. تعتمد القاعدة القانونية على حسب كثرة الاشخاص (✗)
٧. لايشترط القاعدة القانونية أن تكون مجردة عند نشأتها وعامة عند تطبيقها (✗)
٨. تختلف القواعد المكملة عن غيرها في ان الاول ملزمة والثانية غير ملزمة (✗)
٩. يعتبر القانون الجنائي فرعاً من فروع القانون العام (✓)
١٠. لاتعتبر القواعد القانونية بالنوايا مطلقاً (✗)
١١. تدخل دراسة الشركات تحت القانون المالي والذي يعتبر من فروع القانون الخاص (✗)
١٢. القواعد المكملة هي التي لايجوز للأفراد مخالفتها من غير اتفاق مسبق (✓)
١٣. يشترط في القاعدة القانونية أن تكون مجردة عند نشأتها وعامة عند تطبيقها (✓)
١٤. القانون الدولي العام هي مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقات الدول مع بعضها البعض في حالة السلم وحالة الحرب وحالة الحياد والعلاقات الشخصية التي تربط رؤساء الدول مع بعضها البعض (✗)
١٥. يوقع الجزاء الإداري عند مخالفة الموظف بالدولي الواجبات الوظيفية (✓)
١٦. المصادر التشريعية تنحصر في القرآن والسنة (✗) الاصلية
١٧. دائرة القواعد القانونية اوسع نطاقاً من دائرة القواعد الدينية (✗)
١٨. يعتبر القرآن والسنة من المصادر الأصلية (✓)

... قانون (المدني والتجاري) ...

مجموعة القواعد القانونية التي تنظم نشاط السلطة القضائية.

... الإجراءات الجنائية ...

مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الإجراءات التي تتبع عند وقوع الجريمة.

... القانون الإداري ...

مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد علاقة الدولة بالأفراد فيها وتبين القواعد التي تتبع في تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم.

... القانون المالي ...

مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المالية بين الأفراد.

... الآداب العامة ...

مجموعة الأسس الأخلاقية السائدة في المجتمع واللازمة للحفاظ عليه من التفكك والانحلال.

... قانون العقوبات ...

مجموعة القواعد التي تحدد الأفعال والأعمال التي تعتبر جرائم وتبين العقوبات التي توقع على مرتكبيها.

... القانون الخاص ...

مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الأشخاص الطبيعيين أو فيما بينهم وبين الدولة باعتبارها شخصيا عاديا ليس باعتبارها صاحب سلطة.

... الجزاء ...

الأثر المرتب على مخالفة أحكام القاعدة القانونية.

... النظام العام ...

مجموعة الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يقوم عليها كيان المجتمع بحيث لا يمكن للأفراد استبعادها وتغييرها.

... القانون الدولي الخاص ...

مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الجنسية ومركز الأجانب.

مجموعة القواعد التي تصفها السلطة التنفيذية للمحافظة على الأمن وتوفير السكينة وحماية الصحة العامة.

... مبدأ عدم رجعية القانون ...

القانون الذي يسري على الوقائع والتصرفات التي تحدث بعد نفاذه.

... ابطال القانون ...

لايرد على قواعد قانونية غير صحيحة بأثر رجعي

وقف العمل وتجريده من قوته.

.... القانون الطبيعي ....

مجموعة القواعد التي تحكم السلوك الاجتماعي للفرد والتي لايعد التشريع أو العادات والتقاليد مصدراً لها وانما تنشأ من الإدراك العقلي الصحيح والإلهام الفطري السليم.

... التشريع ....

وضع القواعد القانونية في صدر مكتوب عن طريق السلطة .

... القوانين الجنائية الاصلح للمتهم ...

القوانين التي تحقق العقوبات المقررة لمنع الجرائم أو الجرائم وتعتبرها أفعال مباحة.

... العدالة ...

الشعور الكامن في النفس والذي يوحي له الضمير الانساني لها تحقيق المساواة.

... القضاء ....

مجموعة الاحكام التي تصدرها المحاكم عند الفصل فيما يعرض عليها من قضاء أو في مجموع المبادئ القانونية التي تستخلص من استقرار احكام المحاكم على اتباعها والحاكم بها.

... مبدأ شخصية القانون ...

قانون كل دولة يطبق على رعاياتها فقط ولو كانوا التجربة خارج اقليمها ولا يطبق على الاجانب ولو كانوا يقيمون خارج على اقليمها.

.... التشريع الفرعي ....

هو الذي تتقدم الوصفة السلطة التنفيذية لتنظيم التفصيلات المتعلقة لتنفيذ القوانين وتنظيم المصالح العامة في الدولة.

١. لا يجوز للقاضي ان يمتنع عن الفصل في قضية ما بحجة عدم وجود نص (✓)
٢. لا يجوز للتشريع الفرعي إلغاء قاعدة (✗)

٣. يقتصر الاستثناء من مبدأ الاثر الفوري للقانون على العقود (✓)
٤. يعتبر اجراء اصدار تشريع عملا تنفيذيا يختص به السلطة التشريعية (✗)

٥. يمتاز التشريع عن العرف بأنه لا يطلب اثباته في المحكمة (✗)

٦. تتحقق مخالفة التشريع الأدنى للتشريع الأعلى من الناحية الموضوعية (✓)
٧. التشريع العادي هو ما يصدر من السلطة التنفيذية (✗)

٨. تطبق قواعد القانون المالي تطبيقها اقليميا (✓)
٩. تأخذ غالبية الدول بمبدأ اقليمية تطبيق القانون في مسائل الأحوال الشخصية (✗)

١٠. لا يعتبر التفسير الفقهي ملزما للقاضي (✓)

١١. لا يعتبر العرف ملزماً من الناحية القانونية إلا اذا تم وصفه في صورة تشريع مكتوب (✗)

١٢. التفسير التشريعي الذي يصدر من القضاء يكون ملزما للقاضي (✗)

١٣. الغاء القانون هو وقف العمل بالقانون بأثر فوري (✓)
١٤. الفرق بين الاعادة الاتفاقية والقاعدة الوقف أن الاولى غير ملزما والثانية ملزمة (✗)

١٥. التشريع العادي يصدر من السلطة التنفيذية (✗)

١٦. تتحقق مخالفة التشريع الادنى للتشريع الأعلى من الناحية التشكيلية في حالة عدم مراعاة التشريع الادنى للقواعد والاجراءات التي نص عليها التشريع الاعلى (✓)

٧/ القانون الاصلح للمتهم يعني انه يكفي عملا على جريمة معينة (✗)

٨/ يعتبر اجراء اصدار التشريع عملا تختص به السلطة التنفيذية (✓)

٩/ يقصد بمبدأ اقليمية تطبيق القانون انه قانون الدولة لا يطبق على المواطنين والاجانب داخل اقليمها فقط (✓)

١٠/ لا يجوز للسلطة التشريعية النص على العقوبة في المسائل الجنائية (✓)

انتهى بحمد الله